المجتمع العربي يتحرك لمواجهة الفساد

حوار/انجي توكل

جرت العادة في المجتمعات العربية أن تأخذ الحكومة على عاتقها القيام بجميع المبادرات بما فيها مواجهة الفساد. ورغم تعقد القضية وانتشار الفساد في كثير من جوانب الحياة ظل المجتمع المدني ولسنوات طويلة سلبيا مكتفيا بالمشاهدة الصامتة... في السنوات الخمس الأخيرة بدأ المجتمع المدني العربي يتحرك بقوة ليشارك في تحمل جانبا من المسئولية و يلعب دورا فعالا في مواجهة الفساد.

تلك المشاركة أخذت أشكالا مختلفة ودرجات متفاوتة... فهي تكشف بؤر الفساد وتناقش قضاياه تارة، وتارة تجري الدراسات وتطرح الحلول... قد تنجح وقد لا تنجح، ولكنها في كل الأحوال تتسم بالمثابرة والإصرار. في الحوارات التالية نلقي الضوء على خطوات المجتمع المدني في لبنان ومصر لمواجهة الفساد..

المهندس/ حلمي أبو العيش

رئيس جمعية شباب الأعمال المصرية:

- **مواجهة الفساد تحتاج حملة قومية يشارك فيها كل أفراد المجتمع...**
- **شكوى القطاع الخاص من الفساد لا مبرر لها.. فالفساد علاقة متبادلة**
- **المنافسة والفساد لا يجتمعان**

الجمعية المصرية لشباب الأعمال إحدى مؤسسات المجتمع المدني في مصر.. وهي تمثل رؤية عدد من رجال وسيدات الأعمال النشطين في كثير من قضايا التنمية والإصلاح. كانت مواجهة الفساد إحدى القضايا التي تبنتها الجمعية مؤخرا في الأجندة الوطنية التي أصدرتها أول عام ٢٠٠٥، وهي تشمل السياسات التي تعبر عن موقف أعضاء الجمعية.. فالجمعية لها رؤية حول دور رجال الأعمال والمجتمع المدني في مواجهة الفساد الحوار حول هذا الموضوع مع المهندس/ حلمي أبو العيش، رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لشباب الأعمال.

هل يمكن أن تحدد لنا مظاهر الفساد في دولة ما؟

لست باحثا لأحدد أو أرصد درجة الفساد.. ولكن للفساد علامات عديدة كلما زادت حدتها كان ذلك دليلا على زيادة درجة الفساد في المجتمع. ومن تلك العلامات غياب الشفافية وعدم دراية غالبية المواطنين بحقوقهم الدستورية والقانونية وأيضا بالتزاماتهم الدستورية والقانونية وهو ما يشار إليه بالمواطنة. كذلك ينتشر الاعتقاد بان الطريقة الوحيدة للحصول على شئ ما هي دفع رشوة للحصول عليه، فيعتاد الناس على دفع مقابل لخدمات من المفترض أنها مجانية

أما اخطر مظاهر الفساد فهي أن يفقد الناس الإحساس بالانتماء للوطن ويتعاملون معه بمفهوم السيارة المستأجرة. وكما أن المستأجر لا

يبالي بإصلاح السيارة التي استأجرها، كذلك المواطن يتعامل مع وطنه وكأنه وطن إيجار لا يبالي بقضاياه أيا كانت سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية. وتكون النتيجة نقص شديد في المشاركة الايجابية والفعالة من جانب المواطنين ويظهر ذلك بوضوح في الانتخابات. كل هذه الأعراض لا تتفق مع القيم التي يؤمن بها أي مجتمع والتي تنبع من حضارته وعقيدته. أي أن المجتمع الذي ينتشر فيه الفساد هو مجتمع يعيش حالة من التناقض مع مبادئه التي يؤمن بها وبالتالي هو مجتمع مريض يعاني من الضعف وتنقصه الثقة والأمل في غد أفضل.

إلى أي مدى يعاني القطاع الخاص في مصر من الفساد؟

بالرغم من عدم توفر دراسة أو مسح حول وضع الفساد في القطاع الخاص، إلا إننا لو رجعنا إلى آخر تقرير عن التنافسية سنجد أن رجال الأعمال حين سئلوا عن عوائق التنافسية ذكروا عدة عوائق وجاء في المرتبة الثالثة والرابعة منها البيروقراطية والفساد على التوالي. ولكن ذلك لا يعني أن القطاع الخاص ليس طرفا في المشكلة، فالفساد لا يمكن أن يحدث من جانب واحد لأنه عملية تفاعلية لابد لها من طرفين. أي أن شكوى القطاع الخاص من الفساد تعني أيضا أن في القطاع الخاص من يتجاوب مع الفساد ويتبادل معه المصالح.

في تقديرك من المسئول عن تفشي الفساد؟ هل نقص القوانين أو تعارضها أو الحكومة أو أصحاب المصالح من القطاع الخاص؟

المشكلة ليست في القوانين أو القيم، بدليل أننا في ظل هذه القوانين يمكن أن نجد شخصا له قيم يحقق قصة نجاح، سواء في مصلحة حكومية أو شركة خاصة، وشخص آخر في ظل نفس القوانين يجسد قصة فساد.

الله سبحانه وتعالى خلق كل إنسان وبداخله نور، و نحن بسلوكنا إما نزيد هذا النور أو نطفئه

الفساد كما ذكرت من قبل عملية تفاعلية وبالتالي فإن المسئول عن تفشي الفساد هو كل أطراف المجتمع، بداية من الأب الذي يدفع أمام ابنه الصغير بضعة جنيهات ليتهرب من دفع فاتورة الكهرباء أو الغاز.... فهو بهذا التصرف يطفئ النور الإلهي داخل هذا الطفل، ويرسم له أول خطوة على طريق الفساد.. الله سبحانه وتعالى خلق كل إنسان وبداخله نور، نحن بسلوكنا إما نزيد هذا النور أو نطفئه، وللأسف كثيرا ما نأخذ الطريق السهل ونطفئه.

قد يبرر الكثيرون ذلك التهاون بحجة أن الأمور متداخلة وقد تضر بأشخاص آخرين. وعلى سبيل المثال، يخلل كثير من رجال الأعمال تفاعلهم مع الفساد بحجة أن وقوفهم ضده قد يترتب عليه إغلاق مصنع أو شركة والإضرار بمئات العمال. ورغم هذا التداخل والتشابك إلا أنه لابد لنا من وقفة جادة وإلا ستزداد الأمور سوءًا يوما بعد يوم.

هل ذلك يعني أننا لن نستطيع القضاء على الفساد وعلينا أن نكتفي بمحاولة الحد منه؟

بالطبع لا، فالقضاء على الفساد أمر ممكن ولكنه قد يأخذ بعض الوقت، فمن الممكن أن نبدأ في مشوار ينتهي بالقضاء على الفساد، ولكن هذا المشوار لابد وأن يكون في إطار حملة قومية يشارك فيها كل أفراد المجتمع. هذه الحملة تكون ضمن أولويات مجموعة من الأفراد من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمفكرين ورجال الدين والصحافة والفن.. كافة الأطراف الممثلة للمجتمع.. ويقوم هؤلاء جميعا بدراسة ظاهرة الفساد بكل أبعادها ويضعون معا خطة عمل قومية منظمة تعمل على كافة المحاور.

ما هو الدور الذي يمكن ان يلعبه رجل الأعمال في هذا الإطار؟

بداية لابد من اقتناع القطاع الخاص بأهمية مواجهة الفساد والتصدي له لأنه لن يجلب سوى الخسائر. فلذا كان القطاع الخاص يتطلع للاندماج في الاقتصاد العالمي والقدرة على المنافسة وزيادة الصادرات، فليعلم إنه لا يمكن الجمع بين الفساد والمنافسة، وهذه من المسلمات في دول العالم.. بغض النظر عن نظام الحكم. أما كيف يواجه القطاع الخاص الفساد فذلك سيتحقق بتطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة أو ما يطلق عليه الحوكمة سواء حوكمة الشركات أو الحوكمة العامة والشفافية وتدفق المعلومات الصحيحة ومراعاة حقوق الملكية الفكرية.

من المستفيد الحقيقي من استمرار الفساد؟

هناك أراء كثيرة حول المستفيد فعليا من الفساد. البعض يرى أنه يحقق نوع من إعادة توزيع الثروة وآخرون يرون أن المستفيدين هم أصحاب الملايين يدفعون المال ويحصلون على ما يريدون. ولكن في رأي الشخصي أن المستفيد الحقيقي هو الشياطين أو القوى التي تسعى لتحطيمنا. قد يتصور البعض أنه مستفيد ولكن ليعلم كل من يتصور أنه مستفيد أنه يحطم مستقبله ومستقبل أولاده.

اللامركزية والفصل التام بين السلطات ... تدعم مواجهة الفساد

في الآونة الأخيرة تعالت أصوات كثيرة من الجهات الممثلة للسلطة القضائية تطالب باستقلال القضاء عن السلطة التنفيذية والفصل التام بين السلطتين. لو أن هذه المطالب تحققت، فإلى أي مدى يمكن أن تؤثر على مواجهة الفساد؟

لست خبيرا قانونيا ولم ادرس هذه الحالة بالتحديد، ولكن في تصوري أن الفصل بين السلطات هو نوع من تطبيق معايير الإدارة الرشيدة وتطبيق مبادئ الحوكمة. وكلما كان هناك فصل بين الحاكم والمنفذ. بمعنى ألا يكون اللاعب هو الحكم، كلما زاد ذلك من قوة المجتمع وقدرته على مواجهة الفساد ولكن هذا وحده ليس كافيا. ولابد أن يصحبه عقد اجتماعي جديد، عقد يلتزم فيه الناس بالتضحية ومواجهة الفساد في إطار حملة قومية كما ذكرنا من قبل.

يتزعم وزير التنمية المحلية في مصر حركة لمحاربة الفساد في المحليات وتطبيق اللامركزية لتحقيق التنمية.. في رأيك كيف يمكن محاربة الفساد في المحليات؟ وهل تتفق مع بعض الآراء التي تعتقد أن تطبيق اللامركزية قد يزيد الوضع سوءا؟

أنا لا أعرف وزير التنمية المحلية معرفة شخصية، ولم أدخل في تفاصيل العمل في المحليات، ولكن من حيث المبدأ اللامركزية وسيلة جيدة جدا لمواجهة الفساد فهي تعالج موضوع العربة المستأجرة. وعلى سبيل المثال، عندما نذهب للمواطن ونقول له أنت اليوم مسئول عن المدرسة التي يتعلم فيها أبناؤك.. تلك المدرسة التي كنت تشكو منها ومن مدرسيها الذين يتربحون من الدروس الخصوصية .. وبما إنك أصبحت مسئولاً عن المدرسة، عليك أن تفكر في كيفية تنظيمها، عليك أن تعيد بنائها وتقوم بتجديدها. هذا التغير إذا تم بشكل صحيح، سيؤدى إلى إعادة السلطة ليد المستفيد الأول من الخدمة وبذلك سيجعل المستفيد جزءا من منظومة التعليم. وبلا شك أنه سيحقق نقلة هائلة ويدعم مواجهة الفساد. أما لو تم التغير بصورة خاطئة وأعطيت السلطة للمدرس الذي كان يتربح من الدروس الخصوصية، ففي هذه الحالة، سيفكر في كيفية زيادة الوسائل التي يتربح منها. إذن نجاح المركزية يعتمد على الجهة التي ستتولى السلطة، هل هي الجماهير المستفيدة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فلا خوف من احتمال زيادة حدود الفساد مع اللامركزية. إذن اللامركزية في حد ذاتها أسلوب جيد لمواجهة الفساد ولكن المهم هو أن تطبق بشكل صحيح.

مع المناقشات الجارية حول إجراء بعض الإصلاحات السياسية ، هل ترى أن اقتصار التعديلات على الجانب السياسي يؤدى إلى إصلاح شامل، أم أن الإصلاح يجب أن يشمل الأطر التشريعية التى تحكم العلاقات بين الأفراد وبعضهم البعض وبينهم وبين الحكومة بما في ذلك قوانين حقوق الملكية والمحاسبة والمساءلة وحرية تدفق المعلومات السليمة الموثوق في صحتها؟

أي منظمة أو دولة تريد أن تتغير وتتطور لتواجه متغيرات الحياة والعولمة. أي دولة تتطلع لذلك. لابد وأن تكون في حالة تغير مستمر. لا يوجد قانون بشري صالح للأبد أما تحديد أي منظومة تكون مفيدة لنا أكثر من غيرها، فتلك مسألة يدخل فيها كل أطراف المجتمع. فمن وجهة نظري، جاء قرار تعديل المادة ٧٦ من الدستور كخطوة إيجابية جدا فهي تؤكد وبوضوح على مبدأ التغير وتحمل رسالة صريحة بأنه لا يوجد شيء غير قابل للتغير.

اعتقد أنكم حاولتم إنشاء جمعية لمواجهة الفساد ولكنكم توقفتم فجأة . فهل واجهتم عوائق قانونية وما هي أسباب فشل هذه المحاولة؟ ثم ماذا لو نشأ في مصر كيان أو جمعية لمواجهة الفساد هل ستنضمون إليها ؟

أود أن أؤكد على أننا لم نقابل أي عوائق قانونية في سبيل إنشاء الجمعية. ومن ناحية أخرى، أنا لا اعتبر إننا فشلنا تماما. فما حدث هو أننا دعونا أكثر من عشر جمعيات أخرى للاشتراك معنا في إنشاء جمعية تتخصص في مواجهة الفساد. ولكننا لم نجد إقبالا كافيا في أول اجتماع دعونا إليه، كان عدد الحضور كبيرا، ثم ظل عدد الحضور يتناقص حتى وجدنا أنفسنا وحدنا، فلم نجد معنى لإنشاء جمعية جديدة فنحن نمثل جمعية قائمة فعلا كما أن كثير من أنشطتنا تخدم مواجهة الفساد، لدينا برنامج لترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية وميثاق شرف للأعضاء. ونحاول، كجمعية شباب أعمال، أن نكون مثالا في الشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة، وهذا في حد ذاته دور جيد. ولو اجتمع بعض الأفراد أو المؤسسات لإنشاء جمعية لمواجهة الفساد، قد نختار الجمعية المصرية لشباب الأعمال الانضمام إليها لأن كثير من أعضاء الجمعية يهتمون بتلك القضية.

مواجهة الفساد تحتاج حملة قومية يشارك فيها كل أفراد المجتمع... الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمفكرون و رجال الدين والصحافة والفن.. يضعون معا خطة عمل قومية تتحرك على كافة المحاور.

الأستاذ/ شارل عدوان

عضو مجلس إدارة جمعية "لا فساد" اللبنانية:

- لا نقف في صف جبهة سياسية ونقف في نقطة وسط بين الحكومة والمعارضة
- الطبيعة القبلية والتاريخ الاستعماري ساعدا على انتشار الفساد في الدول العربية.
- كلما زادت الديمقراطية، والشفافية كلما قل الفساد

جمعية "تعزيز الشفافية اللبنانية– لا فساد" من أوائل الجمعيات العربية التي انضمت لمنظمة الشفافية الدولية في برلين. خاضت الجمعية خلال سنوات عملها الخمس العديد من المعارك ضد الفساد، فتمكنت من إرساء جذورها في المجتمع اللبناني، ولم يتوقف نشاطها عند الحدود اللبنانية بل تجاوزها للتعاون مع جمعيات مماثلة في الدول العربية.

الحوار حول هذا الموضوع مع الأستاذ/ شارل عدوان عضو مجلس الإدارة وأحد مؤسسي جمعية لا فساد اللبنانية.

بداية ما هو التعريف الذي تتبناه الجمعية للفساد؟

تعريف الفساد بالنسبة لنا هو استغلال سلطة ممنوحة سواء بالانتخاب أو التعيين من أجل تحقيق مصلحة خاصة، والمصلحة هنا قد تكون ملاية أو اجتماعية أو سياسية. أما الخاصة فقد تكون فردية أو عائلية أو للأقرباء أو للأصدقاء أو لحزب بذاته. أو غير ذلك. وذلك لا يعني أنه لا يوجد فساد في القطاع الخاص فمن الممكن لشخص يعمل في القطاع الخاص، أو في إحدى جمعيات المجتمع المدني، أن يستغل منصبه لأجل مصالحه الخاصة وهذا بالطبع يعتبر فسادا.

هل واجهتم حالات فساد في القطاع الخاص؟ وكيف تعاملتم معها؟

لقد كان أول تحرك لنا مع القطاع الخاص، حيث أطلقنا مبادئ الأعمال لمحاربة الرشوة (منع إعطاء الفساد)، توجهنا للقطاع الخاص ودعونا الكثير من الشركات للعمل بتلك المبادئ، ولكن النتيجة كانت سلبية، فلم يتم تطبيق تلك المبادئ في الواقع العملي، ولاحظنا أنه من غير الممكن أن نطبق إصلاحات في القطاع الخاص - سواء حوكمة الشركات أو محاربة الفساد - إلا من خلال إشراك القطاع الخاص في القرارات التي نتخذها، ولذلك أسسنا مجموعة عمل معظمها من القطاع الخاص وهي متخصصة في حوكمة الشركات ومحاربة الرشوة، وتعمل الآن على تكييف المبادئ الدولية للحوكمة على الواقع اللبناني، وهي تضع سلسلة من المواثيق لعمل الشركات على اختلاف أنواعها، و كذلك المصارف والمؤسسات المالية.

الفساد من الموضوعات الشائكة التي يصعب الحديث عنها، خاصة إذا تطرقت لجانب الحكومة.. فكيف أمكنكم التعامل مع هذا الوضع خلال السنوات الخمس التي عملتم بها؟

نحن- كجمعية - نعتبر فرعا لمنظمة الشفافية الدولية، ولها مبدأ أساسي وهو ألا ندخل في مصلحات سياسية مع أفراد أو مؤسسات أو حكومات، وبالتالي نحن كفرع لها لا ندخل في صدامات سياسية. إنما يتركز عملنا على ثلاث مستويات، المستوى الأول هو إعداد الدراسات، فلابد أن نتعرف على طبيعة المشكلة حتى نتعرف على الحل، هذه الدراسات تكون عامة عن الفساد في قطاع معين أو جهاز أو مديرية معينة، من خلال الدراسة نحدد المرض ونقط الضعف، و نقترح الحلول، التي قد تكون في صورة تعديل في القوانين أو إصلاحات هيكلية .. وغير ذلك. أما المستوى الثاني لعملنا فهو الترويج والتسويق للحلول التي نقترحها من خلال نشرها وتوعية

الرأي العام بها. والجزء الأخير من عملنا هو الضغط لتنفيذ الإصلاحات التي توصلنا لها نتيجة دراساتنا.

سأعطيك مثالا على ذلك، فقد بينت إحدى دراساتنا أن قطاع الإعمار (المقاولات والبناء) في لبنان من أكثر القطاعات فسادا كما وجدنا أن رخصة البناء من أكثر المعاملات تعقيدا، وهي أحد الأبواب الرئيسية للفساد في ذلك القطاع، فقمنا بإعداد كتيب بعنوان "دليل المواطن للحصول على رخصة بناء" وهو يوفر كافة المعلومات والخطوات التي يمكن أن يتبعها المواطن للحصول على رخصة بناء دون دفع الرشوة أو اللجوء للواسطة. وقد قمنا بتوزيعه على المواطنين وبصفة خاصة المهن ذات الصلة بالبناء كالمهندسين والمحاسبين.. وغيرهم. هذا بالنسبة للتوعية، أما من ناحية الاصلاحات، فقد اقترحنا إنشاء مكتب موحد يتعامل معه المواطن الذي يريد استخراج رخصة بناء بدلا من أن يمر على ٢٠ أو ٢٥ موظف، ولكن للأسف هذا الاقتراح لم يؤخذ به حتى الآن.

معظم الدول العربية لديها قوانين لسرية المعلومات واحتكار الوثائق مما يشجع ويزيد من الفساد.

ألا ترى أن مجرد قيامكم بإنشاء هذه الجمعية، بهذه المواصفات وتلك الأهداف والحرية التي تتحركون بها، هي خطوة تحسب للحكومة اللبنانية؟ وبمعنى آخر هل يمكن القول بأن الحكومة اللبنانية تعتبركم مساندين لها؟

الإجابة، بالطبع لا. الحكومة لا تنظر إلينا باعتبارنا مساندين لها، فنحن نقف في نقطة وسط بين الحكومة والمعارضة، والمسافة بيننا وبين كلا الجانبين واحدة. نحن جمعية تقنية متخصصة في محاربة الفساد، ولسنا مسيسين. وبالتالي فإن أي شخص يمارس الفساد هو عدو لنا نستهدف مواجهته أيا كان انتماؤه. أما ما يجعل الحكومة تتقبلنا فهو أننا لا ندخل في مصلحات فردية، كما أننا أثبتنا مصداقيتنا وحيادنا واستقلالنا، فنحن لا نقوم بزيارة أي سياسي ولا نتعامل معه إلا إذا كان لدينا مشروع يهدف إلى الإصلاح أو مواجهة الفساد، ولا نسمح لهم باستخدام الجمعية لخدمة أغراضهم الخاصة سواء سياسية أو غير سياسية. هذا الأسلوب الذي نتبعه في التعامل يشجع السياسيين على تطبيق الإصلاحات التي نقترحها، ويجعل البعض حريصين على أن يكونوا قريبين من أهدافنا لتحسين صورتهم.

وماذا عن عضوية الجمعية.. ألا يحق للسياسيين الانضمام إليها؟

القانون الداخلي للجمعية لا يسمح لأي شخص يشغل أو مرشح لشغل منصب عام سواء كان ذلك بالانتخاب أو التعيين أن يكون عضوا بالهيئة الإدارية للجمعية. ولدينا حالتان من أعضاء الهيئة الإدارية بالجمعية أرادا الترشح في الإنتخابات، وكان عليهما الاستقالة من الجمعية أولا. فبمجرد ترشحهم لمنصب سياسي تسقط عضويتهم. نحن حريصون وحذرون جدا فيما يتعلق بعضوية الجمعية وذلك حتى نضمن احتفاظ الجمعية بحيادها واستقلاليتها.

من أين يأتي تمويل الجمعية؟

١٠٠٪ من تمويلنا يأتي من خارج لبنان، فقد اتخذنا سياسة مبدئية لنا ألا نحصل على أي تمويل من داخل لبنان لعدة أسباب. أول وأهم الأسباب أن التمويل الداخلي قد يؤثر على استقلالنا خاصة إذا كان من طرف مؤسسات تابعة لسياسيين. وحتى إذا كان من القطاع الخاص فقد تكون الشركة الممولة لنا من الشركات التي تمارس الفساد، وحيث أننا لا نملك القدرة على قياس درجة نزاهة الشركات. نفضل ألا نتعامل معها، ونتعامل مع مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والمؤسسة الألمانية ومركز المشروعات الدولية الخاصة وغيرها.

هل قمتم بدراسات على دول أخرى في المنطقة العربية أم أن نشاطكم منصب على لبنان فقط؟

خلال العامين الأخيرين كنا نعمل على مستوى المنطقة العربية، بل وعلى مستوى العالم. فقد قمنا بإعداد دراسة موسعة حول وضع المعلومات في بعض الدول العربية منها لبنان وفلسطين ومصر والجزائر والبحرين والمغرب واليمن. وقد أظهرت النتائج أنه لا توجد دولة عربية لديها قانون للوصول للمعلومات، بل العكس معظم الدول العربية لديها قوانين لسرية المعلومات واحتكار الوثائق والمعلومات الرسمية للحكومة. مما يشجع ويزيد من الفساد. هذه الدراسات قمنا بنشرها في كتاب بعنوان "حق الاطلاع في المنطقة العربية"، وهو يهدف إلى تبني وتطبيق قوانين لتوفير المعلومات و إعطاء الحق بالإطلاع لكل أفراد المجتمع.

في رأيك ما هو السبب الرئيسي لظهور الفساد؟ هل هو الفقر أم نقص المعلومات أم خلل القوانين أم أن هناك أسباباً أخرى؟

توجد عدة أسباب للفساد.. فيما يخص العالم العربي لدينا دراسة تحليلية حول أسباب الفساد، تؤكد أنه يوجد عاملان أساسيان ساعدا على ظهور وانتشار الفساد في العالم العربي، هما الطبيعة القبلية والتاريخ الاستعماري. فلو نظرنا للطبيعة القبلية التي يتميز بها المجتمع العربي سنجد أنه لا يوجد فصل بين المصلحة الخاصة ومصلحة القبيلة أو العشيرة التي تمثل المصلحة العامة. هذا الخلط بين المصلحتين يصل إلى حد يشعر معه الفرد أن من حقه استغلال الموارد أو الممتلكات العامة لمصلحته الشخصية فهو لا يجد فارقاً بين المصلحتين. أما العامل الثاني وهو التاريخ الإستعماري، فقد تسبب الاستعمار في خلق شرخ بين الحكومة الاستعمارية والمواطنين، ولأن الاستعمار كان حريصا في كثير من الحالات، على أن يظل الحكم بعد رحيله قصرا على بعض العائلات أو العشائر، فقد استمر هذا الشرخ حتى بعد الاستقلال بين الحكومة والمواطن وبين القطاع العام والخاص. وأصبح هذا الوضع يبرر استهتار الأفراد بالمصلحة العامة واستغلالها لمصلحتهم الشخصية. هذان العاملان، الخلط بين المصلحة الخاصة، والعامة والشرخ بينهما، رغم أنهما عاملين منفصلين إلا أنهما تفاعلا بطريقة ثنائية أدت إلى انتشار الفساد وإقراره.

من خلال تجربتكم في لبنان ما هي أفضل وسيلة لمواجهة الفساد؟

لا توجد طريقة وحيدة لمواجهة الفساد، فكل حالة لها الطريقة المناسبة، لم ولكن المبدأ الذي نتبعه في عملنا هو تحديد الأولويات والدراسة الوافية لحالات الفساد قبل المواجهة، مع التحرك للمواجهة بخطوات صغيرة ولكن أكيدة وفعالة. وفي نفس الوقت لا نلتزم بترتيب محدد للإصلاح وإنما نتحرك في كل الاتجاهات ونغتنم أي فرصة للإصلاح.

ما هي طبيعة العلاقة بين الفساد والديمقراطية.. في رأيك؟

العلاقة بينهما مباشرة جدا.. فكلما زادت الديمقراطية قل الفساد. لأن الديمقراطية مرتبطة بقدرة الشعب على تحديد واختيار ممثليه، وقدرتهم أيضا على مساءلتهم بعد ذلك. ومع وجود المساءلة لن يعاد انتخاب الفاسدين.

ما هو تصورك لمستقبل مواجهة الفساد في المنطقة العربية؟

كمنظمة دولية، تقوم منظمة الشفافية الدولية بإنشاء فروع في كل العالم، وإنشاء الفروع لا يعني تأسيس فروع للمنظمة في بلدان معينة وإنما تساند المنظمة الدولية الجهود الوطنية الداخلية التي تريد إنشاء جمعية وطنية لمواجهة الفساد. نحن نقوم بهذا الدور في كثير من البلدان وعدد الفروع يتزايد باستمرار. أما مدى استجابة الحكومات العربية لمطالب هذه الجمعيات، فذلك له علاقة وثيقة بالضغوط التي تمر بها الحكومات، وبدرجة وعي واستنارة الحكام.

إنجي توكل، مسئول برامج في مركز المشروعات الدولية الخاصة، مكتب القاهرة